

مورفولوجية الأدب السياسي

عز الدين العلام *

يندرج هذا البحث في دراسة نوع من أنواع الفكر السياسي التي أفرزتها الحضارة العربية- الإسلامية سواء في مشرقها العربي أو في غربها الإسلامي، وتقصد بذلك ما اصطلح على تسميته بـ " الآداب السلطانية".

ما هو مدلول " الآداب السلطانية"، وهل يحق لنا أن ندعي الإحاطة بمختلف قضاياها وإشكالاتها ناهيك عن إمكان صياغة "تعريف" شامل ترتد إليه مختلف إنتاجاتها؟ إن عشرات الكتابات المندرجة في باب الأدب السياسي السلطاني التي شهدتها الرقعة العربية- الإسلامية بدءاً من ابن المقفع (145هـ) الأب الروحي المؤسس لهذه الآداب إلى الفقيه الشوكاني (1250هـ) في المشرق العربي، وبدءاً من المرادي (489 هـ)، أول من افتتح القول في هذه الآداب في الغرب الإسلامي، إلى غاية الأدبيات السياسية المخزنية التي انتعشت في مغرب القرن التاسع عشر تدفع الباحث دفعا إلى توخي الحذر من إصدار أحكام عامة تطال مجمل الإنتاج السياسي السلطاني الممتد لعدة قرون والمصاحب للعديد من الدول والسلطنات المتباينة في المكان والزمان. وفيما عدا وفرة مواد هذا الإنتاج السياسي السلطاني، وآلاف الصفحات التي سودها، ينبغي أن نشير إلى عامل آخر يلزم الباحث بالتريث في إصدار تعريفات تدعى الشمولية، ويتمثل في القراءات المختلفة للباحثين والمحققين المهتمين بمجال التراث السياسي الإسلامي، وتأويلاتهم المتباينة لهذه الآداب.

وعلى الرغم من الصعوبتين المذكورتين ومن خلالهما بالتحديد، أي انطلاقاً مما تمكناً من الاطلاع عليه من نماذج تهم الأدب السياسي السلطاني (حوالي 50 نموذجاً)، ومما تمكناً أيضاً من مراجعته من آراء وتعاليق وتقديمات تحاول التعريف بهذه الآداب وتناقشها، نقترح فيما يلي تعريفاً أولياً يسمح لنا بالاقتراب من هذا النوع من التفكير السياسي.

نقصد بعبارة " الآداب السلطانية ":

أ- تلك الكتابات السياسية التي تزامن ظهورها الجنيني مع ما يسميه الجميع، بحدث "انقلاب الخلافة إلى ملك". وكانت في جزء كبير منها نقلاً واقتباساً من التراث السياسي الفارسي، واستعانة به في تدبير أمور الدولة "الإسلامية" الوليدة.

ب- وهي كتابات تقوم في أساسها على مبدأ "نصيحة" أولى الأمر في تسيير شؤون سلطتهم، إذ تتضمن كافة موادها مجموعة هائلة من النصائح الأخلاقية والقواعد السلوكية

الواجب على الحاكم إتباعها بدءاً مما يجب أن يكون عليه في شخصه إلى طرق التعامل مع رعيته مروراً بكيفية اختيار خدامه واختبارهم وسلوكه مع أعدائه....

ج- وفي عرضها لنصائحها الهادفة إلى تقوية السلطة ودوام الملك، تتبع هذه "الآداب" منهجية، أو لنقل تصوراً عملياً برجماتياً يجعل منها في النهاية فكراً سياسياً "أداتياً" Instrumental لا- يطمح إلى التظهير بقدر ما يعتمد التجربة، ولا- يتوق إلى الشمولية بقدر ما يلزم حدود الواقع السلطاني دونما قفز عما يتيح من إمكانيات، وهي كلها أمور تجعل من "الآداب السلطانية" ثقافة سياسية مميزة عما عرفته الرقعة العربية الإسلامية من ثقافات، ونقصد بالخصوص الثقافة السياسية "الفلسفية"، والثقافة السياسية "الشرعية".

د- كما أنها اعتمدت في صياغة تصوراتها السياسية الأخلاقية على ثلاث منظومات مرجعية كبرى هي السياسة الفارسية-الساسانية، والحكم اليونانية-الهلنستية، والتجربة العربية-الإسلامية، وعملت على تدوير كل تناقض أو تعارض محتمل بين المنظومات الثلاث إلى حد يحول معه اختزالها في إحدى هذه المنظومات واعتبارها لذلك مجرد أثر فارسي أو مجرد صدى لـ "خريف" الفكر اليوناني، ناهيك عن اعتبارها فكراً إسلامياً "نقياً".

تزامن ميلاد "الآداب السلطانية" مع ظهور نظام "الملك" وقيامها على مبدأ "النصيحة" الهادفة إلى تدبير هذا الملك وتصورها العملي والبرجماتية للمجال السياسي، ودائرتها المرجعية... تلك هي الحدود الكبرى لهذه الآداب التي يلزم الحفر فيها لتحديد مواضيعها ومساءلتها.

لقد تعددت "قراءة" هذه الآداب، وتباينت في تصوراتها ومناهجها، (*) وما البحث الذي نحن بصدده إلا محاولة لـ "قراءة" "الآداب السلطانية" من زاوية خاصة تبرز تصورنا للموضوع واختيارنا المنهجي.

هل يكون الأدب السياسي السلطاني قابلاً لتحليل "مورفولوجي"، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون إسقاطاً منهجياً على مادة تستعصي على مثل هذا التحليل؟

يبطن النزوع نحو الدراسة المورفولوجية (1) فرضية عمل تقوم على وجود وحدة ما في الفكر السياسي السلطاني تمس مختلف العناصر المكونة له، والناظمة لنصوصه. وهذه الفرضية الأساس إنما اتضحت ملامحها تدريجياً حسبما قطعته بحثنا في الأدب السلطاني من مراحل؛ ذلك أن قراءتنا للعديد من النماذج التي تندرج في باب "الآداب السلطانية" هي التي سمحت لنا بالاعتقاد في هذه الفرضية، والانطلاق منها للتحقق من مدى صحتها؛ كما سمحت لنا بالانتقال من الـ اكتفاء بدراسة نص سلطاني "مفرد" ووحيد إلى دراسة تقوم على "التناظر" بين مجموعة من النصوص يبدو أنها تُشكّل "نوعاً" genre خاصاً من أنواع الكتابة السياسية التي عرفتتها الثقافة العربية الإسلامية.

إن أول سؤال مركزي يواجه مثل هذا الإجراء المورفولوجي هو بالضبط تحديد النصوص التي ستشكل "المتن" corpus السلطاني موضوع هذه الدراسة. كيف يمكن إذن تحديد هذا المتن؟ وبأي معيار أو معايير نجمع بين نصوص منتقاة من هنا وهناك؟ ومتى يحق لنا أن نعتبر المتن مكتملا وكافيا أو على الأقل تمثيلا، فنقله؟

تتعدد التصنيفات التي يمكن أن نحصل عليها بتعدد المعايير المستخدمة. ويمكن أن نذكر هنا على الأقل خمسة معايير ممكنة لتحديد المتن السلطاني تتعلق بالزمان والمكان والموضوع والشكل والمؤلف.

أ- يمكن اللجوء إلى معيار تاريخي موضوعي في تحديد النصوص معتمدين على وحدات زمنية تؤرخ لحقب سياسية، فنحدث عن نصوص من العهد الأموي وأخرى من العهد العباسي وثالثة من العهد المريني... بل يمكن التخلّص من التحقيب السياسي فنحدث بإطلاق عن نصوص من القرن الرابع الهجري، وأخرى تعود إلى القرن الثامن الهجري دونما قيد أو تحديد سياسي(2).

ب- يمكن اعتماد معيار جغرافي-حضاري في تحديد النصوص، يسمح لنا مثلا بالحديث عن متن سلطاني مشرقي-عربي بدءا من الأمويين ومن عقبهم من سلالات حاكمة مقابل متن سلطاني مغربي-أندلسي بدءا من المرابطين ومن تلاهم من سلالات حكمت الغرب الإسلامي.

ج- انطلاقا من تنوع الكتابات السياسية السلطانية، وتخصص بعضها في مواضيع بعينها تهم الحياة السياسية، يمكننا تحديد متون سلطانية متعددة تهم هذا الموضوع أو ذاك مثل "الوزارة" أو "الجند والحرب" أو "الكتابة" أو "صحبة السلاطين" أو "الملك" عامة.

د- تتخذ الكتابة السياسية السلطانية أشكالا متعددة تسمح لنا بحصر مختلف النصوص التي تنتمي لهذا الشكل أو ذاك والتميز بينها. فهناك "العهود" و"الرسائل" إضافة إلى كتب "نصائح الملوك" و"المنتخبات" التي تتضمن إضافة إلى مواضيع أخرى فصولا عن السياسات السلطانية.

هـ- يمكن الانطلاق من طبيعة المؤلفين أنفسهم الذين أسهموا في الإنتاج السياسي السلطاني، كمعيار لتصنيف النصوص والتميز بينها، فنحدث عن نصوص "فقهاء" وأخرى "مؤرخين" و"أدباء" و"فلاسفة" بل أيضا "ملوك"، و"وزراء" كتبوا في مجالات السياسات السلطانية. كما يمكن الحديث عن النصوص "المجهولة المؤلف" أو تلك "المنحولة" أو "المنسوبة إلى غير مؤلفيها"، وإن كان عددها على ما يبدو قليلا.

رغم وجاهة هذه المعايير، أو على الأقل فائدتها المنهجية وما قد يستخلص بواسطتها من تصنيفات تساعد على ضبط الكتابة السياسية السلطانية، فإنها لا تنطبق تماما على ما نسعى إليه في هذا الفصل، بل إنها تبدو في بعض مناحيها متداخلة، إن لم نقل: إن الحدود بينها تظل مصطنعة، وهذا يستدعي بعض الملاحظات الأولية.

أ- لا- يبدو إعمال معيار الزمان، سواء التزم التحقيب السياسي أو لم يلتزم به ناجعا في التمييز بين نصوص سلطانية يستنسخ بعضها بعضا. بل إن غاية التحليل المورفولوجي لمتن سلطاني يخترق وحدات زمنية مختلفة تكمن بالضبط في إثبات غياب "التاريخ" كعنصر حاسم في مسار ثقافة سلطانية تميزت بانحباس الزمان ودورانه على نفسه في أفق مسدود.

ب- يفترض الأخذ بتقسيم جغرافي-حضاري بين مشرق عربي وغرب إسلامي أن الاثنين أنتجا فكريين سياسيين متميزين موضوعا ومنهجا، وهذا شيء غير حاصل (3) بدليل النصوص التي تعاود نفسها لفظا ومعنى، وبدليل المنظومات المرجعية التي اعتمدها كل الأدباء السلطانيين المغاربة-الأندلسيين، وأيضا بدليل رحلات جلهم إلى ديار المشرق. بدل الفصل بين أدب سلطاني مشرقى وآخر مغربي، يسمح لنا إثبات متن سلطاني يجمع بين نماذج مشرقية ومغربية على السواء بإبراز البنية الموحدة للكتابة السياسية السلطانية بغض النظر عن مكان إنتاجها.

ج- لا- يشكل معيار تصنيف النصوص السلطانية حسب موضوعها حجة كافية للقول بتميزها بما أن مواضيع "الوزارة" أو "الجند والحرب" أو "الكتابة" نجدها متضمنة في الغالب الأعم في كتب نصائح الملوك. كما أن تخصيصها من طرف بعض المؤلفين بكتاب أو كتب مستقلة، إنما يعكس الأولوية التي تحظى بها لديهم وانشغالهم بها لهذا السبب أو ذاك، علما أن هذا التخصيص، وهذا هو المهم، لم ينتج عنه تصور مغاير لما هو مألوف في الأدبيات السلطانية.

د- وفيما يتعلق بالشكل كعيار للتمييز بين النصوص، تتبغي الإشارة إلى أن "العهود" وإن كان تبويبها أضعف وحديثها مسترسل أ - فهي تتضمن كل العناصر الشكلية والمضمونية التي تميز أي كتاب في السياسة السلطانية، علما أن هذه "العهود" تعتبر من المرجعيات الأساسية التي تهل منها كتب "نصائح الملوك" (4). أما العلاقة بين "الرسائل" السياسية والآداب السلطانية فهي من قبيل العلاقة بين الخاص والعام، إذ غالبا ما ينحصر موضوع "الرسالة" في مجال بعينه من مجالات السياسة السلطانية مثل "ضرورة العدل" أو "الجند" أو "المالية" مما يعتبر تقليدا في الكتابة السياسية السلطانية (5).

هـ- وأخيرا لا يبدو أن لاختلف انتماءات المؤلفين الثقافية (فقه، تاريخ، أدب، فلسفة...) أو حتى وظائفهم السياسية (كتاب دواوين، قضاة، وزراء، ملوك...) أثر نوعي في طبيعة الكتابة السياسية السلطانية، علما أن الشخص نفسه قد ينتمي لأكثر من مجال ثقافي (6). من ثم لا- معنى للقول بنص سلطاني فقهي أو فلسفي... عكس ذلك تماما يبرز التحليل المورفولوجي انحاء هذه الحدود الثقافية واستغراق "النوع" لـ "المؤلف".

هل نستبعد بكل بساطة هذه المعايير، وننتقي النماذج أو النصوص المكونة للمتن السلطاني بشكل اعتباطي، يخرق حدود المعايير المذكورة ويتجاوزها؟ ألا يستحسن في

هذا الصدد أن نبرز تواتر العناصر نفسها بين نصوص متباعدة في الزمان والمكان؟ ألا يزداد هذا النهج قيمة فيما لو أثبت وحدة التصور السياسي لمؤلفين مختلفين قد يجهل تماما بعضهم بعضا؟

إذا كان من الخطل ادعاء الإحاطة بمختلف النصوص السلطانية، وهي تعد بالمئات، ومنها ما يزال مخطوطا، فهل يمكن الاكتفاء في تحديد "متن" دراستنا بثلاثين أو أربعين نصا سلطانيا لتتحقق من فرضيتنا؟ بعبارة أخرى، متى يحق لنا أن نختم ونقول: "... والآن اكتمل المتن السلطاني".

لقد اعتمدنا في هذا الصدد منهجا تجريبيا مبسطا: فإذا كانت قراءتنا لأول نص سياسي سلطاني أثارت إعجابنا بالنص ومؤلفه نظرا الجدة اللقاء، فإن هذا الإعجاب سرعان ما بدأ يخبو بقدر ما كانت تتوالى قراءتنا لنصوص أخرى، ليترك مكانه لفرضية وحدة الفكر السياسي السلطاني... (7) فبقدر ما نطلع على نص سلطاني جديد، بقدر ما تتأكد في ذهننا وحدة الفكر السياسي السلطاني.

والحالة هاته، ألا- يحق لنا أن نتوقف، مكتفين بما لدينا من نصوص، ونعتبر "المتن" تمثيليا وكافيا عندما تتأكد من أن اطلاعنا على كتاب سياسي سلطاني جديد لا يضيف لمعلوماتنا عن هذا الأدب السياسي أي جديد من شأنه أن يناقض فرضيتنا (8).

في بحثنا عن "الوحدة المورفولوجية" التي تميز النصوص السلطانية، ننطلق أولا من مختلف "عناوين" هذه الأدبيات لنبين وحدة "مدلولها" وإن اختلفت "دوالها"، ثم نستقري ثانيا "مقدمات" هذه الكتابات لنبرهن على تواتر العناصر نفسها المكونة لها. كما نستقصي أخيرا "فهارسها" المتعددة وما تحتويه من مواضيع لنبرز وحدة محاورها.

أولا: العنوان

يبدو أن وضع عنوان لتأليف ما كان يحتل أهمية كبرى في الكتابة العربية القديمة باعتباره مفتاحا لكل القضايا التي يعالجها المؤلف. فغالبا ما يعيد المفكر السياسي السلطاني ذكر "عنوان" الكتاب في مقدمة تأليفه موضحا الأسباب التي جعلته يستقر على ذلك العنوان.

يضع الماوردي (450 هـ) لكتابه عنوان "تسهيل النظر وتعجيل الظفر" "إذ كان ما تضمنه داعيا إليه وباعثا عليه" (9). ويستند الطرطوشي (520 هـ) على فرادة أبواب كتابه ليسميه "سراج الملوك" (10). ويبرر أبو حمو الزياتي عنوان كتابه ويقول: "... ولهذا أسميته واسطة السلوك في سياسة الملوك ليكون اسمه يوافق مسماه ولفظه يطابق معناه" (11). ويتمنى ابن رضوان أن يكون قد وُفق في اختياره لـ "الشهب اللامعة في السياسة النافعة" عنوانا لتأليفه (12) ويورد الشيرازي (589 هـ) محتويات كتابه كسبب لتسميته "المنهج المسلوك في سياسة الملوك" (13). بل يحدّث أحيانا أن يعبر المؤلف عن حيرته في اختيار عنوان كتابه كما هو الأمر مع الثعالبي (429 هـ) الذي يقول: "... وإن أسميته

الملوكي كنت صادقاً، وإن لقبته "تحفة المملوك وعدة الملوك" لم أك كاذباً... " (14)، أو ابن الأزرقي الذي داخله أن يعنون كتابه بـ "تحرير السياسة" بدلاً من "بدائع السلك في طبائع الملك" الذي استقر عليه المؤلف معتبراً أن "دلالة هذا العنوان" تتطابق مع "ما حواه مجموع الديوان" (15).

بعيدا عن تبريرات المؤلفين، ومن خلال استقرائنا لعناوين بعض الأدبيات السياسية السلطانية، والنظر فيها نلاحظ أنها على اختلاف ألفاظها تحيل إلى المعنى نفسه وتؤدي "الوظيفة" ذاتها. وعموماً يمكن أن نحلل "مدلول" هذه العناوين في أربعة عناصر تتكامل فيما بينها جاعلة من الكتاب السلطاني كتاباً "ناصحاً" و"منيراً" و"ذهيباً" و"نادرًا".

1- الكتاب "الناصح"

يقدم لنا "العنوان" هذه الكتابات على أنها مفتاح السلوك السياسي الناجح بوصفها دليل عملٍ يتضمن كل النصائح العملية المفيدة في ممارسة الحكم وضمن بقاءه وسبل تقويته. وهذا ما يبدو واضحاً من تكرار كلمة "السلوك" نفسها في أكثر من عنوان، مثل "سلوك المالك في تدبير الممالك" لابن أبي الربيع، و"المنهج المسلوك في سياسة الملوك" الشيزري (589هـ) و"واسطة السلوك في سياسة الملوك" لأبي حمو الزياتي، و"حسن السلوك الحافظ لدولة الملوك" للموصلي الشافعي (774 هـ) و"تحرير السلوك في تدبير الملوك" لابن الأعرج (925 هـ). وفي المعنى نفسه نجد "عناوين" أخرى تتضمن عبارات مثل "التدبير" و"النصيحة" و"الإشارة" و"القانون" و"التهذيب"... وهي كلها تفيد السلوك السياسي. فالمرادي يقدم كتابه على أنه "إشارة في تدبير الإمارة"، وابن الخطيب بصفته "إشارة إلى أدب الوزارة". ويعتبر الماوردي تأليفه "نصيحة للملوك" و"تسهيلاً للنظر"، ويعنون القلعي تأليفه بـ "تهذيب الرياسة وترتيب السياسة"، ويسم الإسكافي (421 هـ) تأليفه بـ "الطف التدبير"...

يبدو أن أغلب عناوين الآداب السلطانية تتدرج في هذا الباب. يتغير منطوق "العنوان" ما بين سلوك ونصيحة وإشارة وتدبير وتهذيب... ويظل معناه واحداً لا يتبدل: إسداء النصيح وتقديم دليل عمل من شأنه أن يفيد الحاكم السلطاني في ممارسته للسلطة.

2- الكتاب "المنير":

في السياق نفسه المتضمن لمبدأ تيسير عمل السلطان، قد يلجأ المؤلف في وضع "عنوانه" إلى بعض الاستعارات التي تجعل من تأليفه نورا (16) يحتاج له الملوك والسلاطين ليسيروا على هديه، وينير لهم الطريق القويم وسط عتمة السلطة وسرايب السلطانات. هكذا يعنون ابن رضوان كتابه بـ "الشهب اللامعة في السياسة النافعة"، ويعتبر ابن الجوزي (598 هـ) ما ألفه "مصباحاً مضيئاً" لمن يريد من الحكام أن يستهدي بنوره، كما يرى الطرطوشي في كتابه "سراجاً" وضاءً يمكن الحاكم من بسط الأمان والنظام، بل إنه يماهي بين "الملوك" و"السراج" الذي يمكن الخلق بفضل نوره من معالجة صنائعهم

بنظام وانتظام، ولو أطفئ السراج لـ"قبضوا أيديهم وتعطل جميع ما كانوا فيه... واستطارت فيهم المضار..." (17).

تستدعي ممارسة السلطة وضوح الرؤية لإزاحة غشاوة العين وتجليه ظلام الليل المبهم، وتلك وظيفة ما تنص عليه هذه العناوين من أدوات منيرة.

3- الكتاب "الذهبي":

من يكون بإمكانهم أن يقدموا النصائح الغالية، هم بالضرورة قلائل وناذرون؛ هم "خاصة" الناس مقابل عامتهم. كذلك الأشياء التي تستطيع بذاتها أن تشع وترسل بلمعانها أنوارا هي بدورها نادرة. لا- شيء يمنع إذن المؤلف السلطاني من تقديم كتابه على أنه معدن "نفيس" متميز عن باقي المعادن "المغشوشة".

يعنون الحميدي (488هـ) مؤلفه بـ"الذهب المسبوك في وعظ الملوك"، ويرى ابن الحداد (694هـ) في بضاعته "جوهر نفيسا"، ويصف الغزالي (505هـ) كتابه بـ"التبر المسبوك"، ويعنون الجاحظ (255هـ) تأليفه بـ"التاج"، ويختار ابن عبد ربه (327هـ) لكتابه في السلطان عنوان "اللؤلؤة" وكتابه في مخاطبة الملوك اسم "المرجانة". وهي كلها عبارات تقدم لنا الكتاب السلطاني بخصائص "الذهب" (18) المشع بنوره، والنادر لقيمتته والمكتمل الخالد الذي لا يعتريه الصدأ.

4- الكتاب "الناذر":

في السياق نفسه المتضمن لمبدأ الندرة، يقدم المؤلف السلطاني كتابه على أنه بضاعة قليلة الوجود، ثمينة القيمة ومتميزة عن باقي البضائع. هكذا يرى سبط ابن الجوزي (654هـ) في كتابه "كنز" مكنونا يحوي كفيات السلوك السياسي، وينزل ابن هذيل (القرن 8هـ) ما ألفه في مقام "العين"، ويسم الطرسوسي (758هـ) ما دونه بـ"التحفة"، ويعتبر ابن الأزرق ما كتبه في السياسة من قبيل "البدائع". وهي كلها عبارات تفيد "فراة" الكتاب، وندرته.

لا- يتعلق الأمر هنا بعناصر متباينة، إذ إن كل عنصر يحيل على الآخر ويكتمل به. فـ"الكتاب الناصح" لا- يمكنه أن يكون إلا- "نورا" يهتدي به، يحوي كلاما "ذهيبيا" نفيسا "يندر" سماعه في عالم يعج بالعوام وظلماتهم. ولعل أهم مثال يوضح اجتماع هذه العناصر هو ما حكاه ابن المقفع، الأب الروحي لهذه الكتابات حين قال:

علم كسرى أنوشروان بوجود كتاب "نفيس" في خزائن ملوك الهند يتضمن "ما يحتاج إليه الملوك لسياسة رعيته ونظام أمور ممالكها وتدبيرها"، وبما أن الكتاب محاط بحراسة مشددة ولا يقرب إليه أحد لقيمتته وندرته، ندب كسرى من أجل الحصول عليه جميع ما في خزائنه وأرسل خديمه "برزويه" في رحلة طويلة لتحقيق مراده. ويقضي "برزويه" مدة طويلة في الهند "يطوف بباب الملك ومجالس السوق، ويجالس الحكماء، ويسأل عن

خواص الملك والأشراف من جلسائه والعلماء والفلاسفة... " حتى وصل إلى مبتغاه، وانفتحت له سرا "خزائن" الملك، فتمكن من الكتاب-الكنز، لا ليأخذه ويعود من حيث أتى، بل ليقوم بنسخه نهاراً وليلاً ثم يرحل إلى بلده تاركا الكتاب-الكنز في مكانه (19).

ثانياً: "المقدمة"

تنتفح كل الكتابات السلطانية على "مقدمة" تكتسي أهمية مركزية كمدخل للكتاب لاحتوائها معلومات تساعد كثيراً في فهم طبيعته ودواعي تأليفه وتحديد موضوعه. وإذا كان من الصعب إدعاء وجود تطابق كلي بين "مقدمات" التأليف السلطانية من حيث العناصر المكونة لها، فبإمكاننا، على الأقل، أن نميز في شأنها بين عناصر "قارة" يتواتر ذكرها، وعناصر "متغيرة" تتفرد بها "مقدمة" دون أخرى.

ودونما إجراء تفاضل بين العناصر القارة والمتغيرة، نلاحظ أن العناصر الأولى مجتمعة هي ما يميز الكتابة السلطانية كـ"نوع" خاص من أنواع الكتابة السياسية، بينما تعبر العناصر المتغيرة عن أحد انشغالات "المؤلف" السلطاني إلى درجة بثها له في مقدمة تأليفه. وهذا لا- يعني تماماً انفراد هذا المؤلف بما شغل باله، فقد نجد الموضوع نفسه مطروحاً في ثنايا نصوص مؤلفين آخرين، ولو لم يُدرجوه في "مقدمات" تأليفهم.

العناصر "القارة" ثابتة، تنبئ عن "نوع" الكتابة السياسية السلطانية وقواعدها، والعناصر "المتغيرة" متبدلة حسبما قد يشغل هذا المؤلف أو ذاك.

نكون أمام عنصر قار حينما يتحقق التواتر الكافي لنعتبره كذلك، وحينما يصبح بإمكاننا أن نستنتج من وراء هذا التواتر أهميته كقاعدة من قواعد الكتابة السياسية السلطانية.

يتبين لنا، من خلال فحص هذه النصوص "التقديمية" وجود عنصرين قارين. يتعلق الأول باعتبار المؤلف لكتابه دليل عمل أخلاقي-سياسي، ويتعلق الثاني باعتبار صاحب السلطة هو المخاطب الأول بالكتاب. يستتبع العنصر الأول مفهوماً "تقنياً" للسياسة عند هؤلاء المؤلفين، وي طرح العنصر الثاني مسألة العلاقة بين المؤلف مالك "المعرفة" والحاكم مالك "السلطة".

1- المفهوم "التقني" للسياسة:

تتضمن كل "المقدمات" العديد من الإشارات إلى أن الكتاب السلطاني هو بمثابة "دليل عمل" أخلاقي-سياسي يوضح الصفات الخلقية والقواعد السياسية اللازم على صاحب السلطة الاهتمام بها تحقيقاً لهدف مركزي يتمثل في دوام الحكم وتقوية دعائمه.

يقول المرادي في مقدمة كتابه: "فهذه ثلاثون باباً، إذا تحفظ الفطن منها كل يوم باباً، لم يأت عليه الشهر، إلا وقد حفظ صدراً كبيراً من الحكمة، وتعلم أصلاً عظيماً من السياسة" (20). ويذهب الطرطوشي إلى أن دراسة كتابه تغني "الملك عن مشاورة الوزراء" (21). وفي مقدمة وصيته السياسية، يشير أبو حمو الزباني إلى أنه ضمن كتابه "وصايا حكومية

وسياسة عملية علمية، مما يختص به الملوك وتتنظم به أمورهم انتظام السلوك" (22). ويوضح ابن رضوان أنه ألف "الشهب اللامعة" ليقع بها "الانتفاع" ولتكون عوناً على تعلق الأحكام السياسية بالخواطر، وإطلاع على حظ عظيم من سير الأوائل والأواخر (23). كما يشير ابن الأزرقي إلى أن محتويات كتابه تتجلى في "قواعد حكومية... وفوائد شرعية" (24). ومن جهته يهدف ابن طباطبا من وراء تخصيص كتابه بموضوع "الأمور السلطانية والسياسات الملوكية" أن يبين للحاكم "ما يجب له على رعيته وما يجب لهم عليه" (25)، وهو نفس الهاجس الذي يشغل بال القلعي (630هـ) الذي يعتبر كتابه تدقيقاً لـ "ما يجب استعماله أو تركه من الأمور التي يحمد متبعها عاقبة إصدارها وإيرادها" (26). كما أوضح الثعالبي أنه ضمن كتابه "ما يصلح للملوك وأصحابهم، وذكر مالهم وما عليهم" (27). وفي السياق نفسه يخاطب الغزالي في مقدمة "التبر المسبوك" السلطان محمد بن ملكشاه بقوله: "... فإذا طلعت الشمس فأمر قارئاً يقرأ عليك هذا الكتاب في كل جمعة ليحصل في محفوظك" (28). ويشير الماوردي من جهته إلى أن هدفه من تأليف "تسهيل النظر" توضيح "أخلاق الملك وسياسة الملك" (29) ومن كتاب "نصيحة الملوك" تقديم "مواعظ" لأولي الأمر يهتدون بها "إذ كان في صلاحهم صلاح الرعية، وفي فسادهم فساد البرية..." (30).

تطول بنا، لو شئنا، الاستشهادات التي تؤكد الطابع "العملي" للتأليف السلطاني، والمفهوم "التقني" للسياسة المهيمين عليه وبغض النظر عن أي استشهاد "نصي" ، وحتى لو لم يصرح المؤلف بذلك، فإن هذا الطابع "العملي" و"التقني" يظل أمراً مستفاداً في الكتابة السلطانية إذ يكفي أن تتأمل عرض المؤلف لمحتويات كتابه لتتأكد من ذلك.

وقبل مناقشة مستتبعات هذه الخاصية، تجب الإشارة إلى أن "العهود" و"الرسائل" المندرجين في باب السياسة السلطانية لا ينفلتان بدورهما من هذا الطابع "العملي" و"المفهوم التقني" للسياسة.

العهد هو في حد ذاته وصية سياسية يثبت فيها صاحب السلطة لمن سيخلفه طرق الحكم وفن التدبير السياسي. يتبين ذلك في "عهد أردشير" الذي يبدأ بقوله: "من أردشير ملك الملوك إلى من يخلف بعقبه من ملوك فارس.. (31)"، ويتضح الطابع التلقيني أو "التعليمي" في كل فقرات "العهد" التي تبدأ دائماً بعبارة: "واعلموا... مما يدل على أن أردشير ضمن "عهده" خلاصة تجربته السياسية، وأراد له أن يكون "إماماً" و"إعلاماً" لمن سيتولى السلطة بعده من الملوك (32).

وفي مقدمة الجزء الأول من "العهود اليونانية" المعنون بـ: "عهد الملك لابنه"، يقول الملك مخاطباً ولي عهده: "وقد خلفت لك من تجاربي ما تحسن عائدته عليك وأثره فيك، فليكن نصب عينيك وسمير خلوتك، وتلق به ما جمح منك واستعصت مقادته عليك تجد فيه قوة لك وإلانة له" (33)، كما توضح مقدمة "العهد" الثاني المعنون بـ "عهد الوزير إلى ولده" ظروف ولادة هذا النص وطابعه "التعليمي"؛ ذلك أن وزيراً موهوباً، تقدم به السن،

وكان عليه أن يغادر الوزارة، فيشق ذلك على الملك، فيأمر الوزير بصرف الأمر إلى ولده وكتابة "عهد" يكون دليل عمل للوزير الشاب(34).

ويتبين أيضا من خلال نص "عهد الأشر" حضور هاجس التدبير السياسي؛ إذ كتبه علي بن أبي طالب للأشتر النخعي لما ولاه على مصر وضمنه نصائح تهم "جباية الخراج وجهاد العدو واستصلاح الأهل وعمارَة البلاد"(35). ويتضح الهاجس نفسه في مقدمة "عهد مروان لابنه عبيد الله" من خلال عبارات "التوجيه" و"الإرشاد"... التي تضمنتها(36).

أما "الرسائل السياسية"، سواء منها الديوانية أو الرسمية، أي تلك التي "تتناول الشؤون الحكومية، وتصدر عن الهيئة التي تكل إليها السلطة صياغة ما تريد كتابته"(37). أو تلك التي يصعب نعتها بالرسمية، إذ لا ينتمي أصحابها إلى "ديوان" السلطة، وغالبا ما تتميز بلهجتها الحادة طلبا لإصلاح خلل ما في شؤون السلطة. فالملاحظ أن كلا النوعين يختص بموضوع ما من موضوعات التدبير السياسي، ويعالجه بهاجس عملي. يتبين ذلك في "رسائل" عبد الحميد الكاتب أو في "رسائل" مولاي إسماعيل إلى ولده المأمون التي يأمره فيها بأن يجعلها "نصيب عينيه" ويستعملها "ذخيرة وحرزا"(38). كما تنبئ "رسائل" ابن عباد السياسية عن حضور الهاجس نفسه في طلبه "إلغاء مظلمة الترتيب" وحث السلطان على "مراقبة العمال" أو "نصح الوزير"... (39) وكذا "رسائل" اليوسي في "ندب الملوك إلى العدل" أو أجوبته على "أسئلة" محددة يطرحها السلطان... إلخ(40).

إذا كان الطابع "العملي" للكتابة السياسية السلطانية شيئا واضحا إن لم نقل أمرا بديها تحتمه طبيعتها نفسها، فإن ما ينبغي الإشارة إليه بالمقابل هو النتائج المترتبة عن مثل هذا التصور للمجال السياسي. ونحصرها في نقطتين: الأولى تقريرية، والثانية تساؤلية.

أ- تجريبية الفكر وموالاته السلطة

لا- يتناول الأدب السلطاني موضوعا ما "في ذاته"، وإنما دائما وأبدا "لذاته"، هكذا لا يهتم من الدولة أو السلطة السياسية البحث في أسسها أو تاريخيتها أو مناقشة "شرعيتها"، بقدر ما يبحث في الوسائل و"التقنيات" التي من شأنها تقويتها والحفاظ على هيبتها. ولا يتضمن طرحه لـ "أخلاقيات السلطة" أي بعد نظري تحليلي لعلاقة هذه بالسياسة، بل يتعلق الأمر عنده بإشارات متفرقة من هنا وهناك لمدى نفع أو ضرر هذا الفعل الأخلاقي أو ذاك بالنسبة للسلطان(41). وإذا ما تعلق الأمر بموضوع "البيروقراطية" أو الحاشية السلطانية من وزارة وكتابة وغيرهما، فإن ما يشغل باله هو باستمرار شروط "اختيار" صاحب "الوظيفة" وطرق "اختباره" دونما تحليل لدور هذه الفئة السياسي وموقعها من الدولة(42). ولا- يهتم هذا الأدب من ذكر "الجيش" سوى عرض "أقسامه" وضرورة تسديد "أرزاقه"... (43) كما لا- يهتم من ذكر "الرعية" غير طرح التقنيات السلوكية الواجب على الحاكم الاهتداء بها لاتقاء شروطها وضمأن ولائها.. إلخ(44).

لا- تدع مثل هذه التصورات التي أجملنا الحديث عنها مجالا للشك أننا أمام تفكير في

السياسة بما هي إجراءات عملية وسلوكية، وليس أبدا بوصفها موضوعا للتأمل أو التحليل النظري(45). يذيب المؤلف السلطاني كل مسافة بينه وبين الموضوع المدروس. ويغيب عنه كل "سؤال" لتحضر "أجوبة" شتى ينتقيها جاهزة للأخذ من هنا وهناك ليقدّمها للسلطان.

ب- مآل النصيحة

إذا كان الكتاب السلطاني يقدم نفسه على أنه "دليل عمل"، فمن حقنا التساؤل عن مدى عمليته، بل حتى قابلية ما يحتويه للتطبيق. هل حدث أن لجأ السلطان فعلا إلى "نصائح" الأديب السلطاني؟ وهل تكون السياسة خاضعة لفعل "إرادي" قد يقوم به من يتولى أمور السلطة وقد لا يفعل؟

بدءًا، يمكن ملاحظة أن مجمل هذه "النصائح" لا- تتجاوز إلا لماما حدود "الأخلاق" والنوايا الطيبة من قبيل الحث على "العدل"، والاتصاف بـ"الكرم"، والتخلي بـ"الشجاعة" ولزوم "الحذر" وإغاثة المظلوم.. وهي أخلاقيات، عكس ما يدعيه الأديب السلطاني، قد لا ينجم عن اتباع أغلبها من طرف الحاكم سوى سيره نحو الهلاك والدمار كما يشرح ذلك مفكر الواقعية السياسية ماكيافلي (46) (Machiavel)، وإذا كانت الحياة السياسية كما لامسها مفكر واقعي آخر هو ابن خلدون، تثبت أن التآليف السلطانية لغو أحاديث واستكثار أقوال، وأن السلطان تحكمه "طبائع العمران" وليس ما تخططه هذه التآليف(47)، فلم يجهد هؤلاء الأدباء أنفسهم في "علم" ليس وراءه "عمل" بل لم يطلب السلطان بالذات من هذا الفقيه أو ذاك الكاتب تدوين تآليف يكون عونًا له، وهو يعي مسبقًا أن لا فائدة عملية ترجى منه؟ هل يكون الأمر سخرية من السلطان؟ وهل يكون الفقهاء والكتاب بهذا الحجم من عدم الإدراك ليتوهموا أن السلطان صادق في طلبه؟ ألا تصدق عليهم قوله ابن خلدون التي تتعتهم بـ"الجهل" السياسي؟ ولكن ألا يعدو أن يكون الأمر مجرد "سيناريو" محبوب يوزع الأدوار بين "الناصرح" و"المنصوح"(48). أسئلة لا ندعي لها أجوبة شافية، ولكن سنحاول تلمس بعض عناصرها من خلال طرح العلاقة بين من يملك "المعرفة" ومن يملك "السلطة". وهو العنصر أو الثابت الثاني في "مقدمات" الآداب السلطانية.

2- الإهداء: العمل مع السلطان

تتضمن جل "مقدمات" الآداب السلطانية عبارات ثناء وولاء يهدي المؤلف من خلالها كتابه إلى رجل السلطة، وغالبا ما يكون "الإهداء" صريحا اسميا، وحتى لو انتقى التصريح المباشر باسم الحاكم المخاطب بالكتاب، فإن "الإهداء"، ومن خلال صيغة "المقدمة" نفسها يظل في حقيقته معنى مستقادا ولو غاب لفظا.

يثير إهداء المؤلف "بضاعته" الثقافية لرجل السلطة العديد من القضايا المتعلقة بطبيعة العلاقة بين من يملك فن الكتابة ومن يملك زمام السلطة: لم الإهداء وما ضرورته؟ أيكون تطبيقا لمقولة "الدين النصيحة" كما يرى الماوردي في مقدمة "نصيحة الملوك"، أو يتستر عن طموح لوجهة ما، أم يكون الاثنان معا؟ كيف يحذر الأدب السلطاني من "صحبة السلطان" في الآن نفسه الذي نجد مؤلفيه مسرعين للقاءه بل متزاحمين أمام بابه؟

في طرحنا لهذا العنصر الثاني "القار"، نشير أولا إلى "الأشكال" التي يتخذها، ثم نناقش

"مضمونها" متسائلين عن مدى حقيقته، إن لم نقل مصداقيته.

أ- أشكال "الإهداء":

يمكن أن نميز انطلاقاً من النصوص التي بين أيدينا بين أربع حالات:
أ- أن يبادر المؤلف من تلقاء ذاته بالكتابة لسلطان ما تخصيصاً.

ب- أن يأمر السلطان مؤلفاً ما بالكتابة له.

ج- أن يهدي المؤلف كتابه إلى كل من آتاه الله سلطاناً تعميماً.

د- أن يكتب السلطان بنفسه مؤلفاً هديةً لوليّ عهده.

في الحالة الأولى يبادر "المؤلف" بالكتابة، نصحاً للسلطان أو تقرباً منه، لا يهم. هكذا، يوجه المرادي خطابه في "المقدمة" إلى الأمير المرابطي أبي بكر بن عمر متمنياً له "طول البقاء" (49). ولما رأى الطرطوشي "الأجل المأمون نظام الدين أبا عبد الله البطائحي وما بسطه من عدل" رغب أن "يخصه" بكتابه "سراج الملوك" (50)، كما "خص" الجاحظ بوضع كتاب "التاج" الأمير الفتح بن خاقان "إذ كان بالحكمة مشغولاً...". (51). وحين استقر ابن طباطبا بالموصل، وبلغه من عدة جهات "غزارة فضل صاحبها الأ-عظم" ارتأى "أن يخدم حضرته بتأليف الكتاب ليكون تذكرة له...". (52). وكان الذي حدا بابن الحداد إلى التأليف ما اشتهر به "ولي الدولة البدرية" من جميل السيرة وعمل العدل، حتى إذا خلص من تأليف الكتاب-الهدية "حمله خدمة منه لمحروس خزانته العامرة..". (53). كما يربط الشيزري أيضاً بين "خصال" السلطان صلاح الدين وجمعه لكتابه هدية منه لـ "خزانة" ولي أمره (54).

وفي الحالة الثانية، يكون تأليف الكتاب بـ "طلب" من السلطان، هو في حقيقته "أمر" سلطاني يستجيب له المؤلف بكل حماس معبراً عن غير قليل من الاعتزاز لكونه محط سؤال من السلطان نفسه. هكذا يشرح ابن أبي الربيع في مقدمته دواعي تأليف الكتاب بـ "الامتثال" لمن "أوامره مطاعة مجابة" (55). ويذهب الثعالبي إلى أن "آداب الملوك" يتجاوز كونه هدية مرفوعة إلى الملك "أبي العباس مأمون"، إذ لولا خروج "أمره العالي" -زاده الله علوا- بتأليفه.. (56)، لما كان للكتاب وجود. ويتحدث ابن رضوان في مقدمة كتابه عن "مقام الخلافة العلية" و"الإرادة الصادرة عن علو الهمم" قاصداً بذلك السلطان المريني أبي سالم ومشيراً إلى أن تأليف الكاتب لم يكن بمحض إرادته ومن تلقاء ذاته، وإنما هو "تكليف" اختصه به السلطان وحضه عليه، وما كان عليه إلا- أن يبادر الأمر الملكي بـ "واجب الامتثال" (57). وقد يحدث أن يكلف السلطان أكثر من واحد بمهمة التأليف حتى يتسنى له اختيار الأفضل. ففي مقدمة "مقالة في الحكم" لنظام الملك الطوسي (485 هـ) نقرأ حكاية تفيد أن السلطان أبو الفتح ملكشاه توجه بخطابه إلى كل العلماء والشخصيات النافذة طالباً منهم النظر في حكمه لإصلاح كل اعوجاج قد يخل بأركان الدولة... وأن يمدوه كتابةً خلاصةً تأملاتهم... وكانت النتيجة اختيار السلطان لما كتبه نظام الملك "دليل عمل" له لاكتماله ودقته وإحاطته بكل أمور المملكة (58).

وفي الحالة الثالثة يكون "الإهداء" عاما ولكل من آتاه الله سلطانا مثلما هو الحال عند الماوردي الذي يقول "فكتبنا هذا نصيحة للملوك وإظهارا لمحبتهم.." (59). وعند ابن الأزرقي الذي يقدم كتابه إلى كل "أمير صدقت فيه رغبته وظهرت... (60)، كما تنطبق الحالة نفسها على القلعي في كتابه "تهذيب الرياسة" حيث يتخذ الإهداء (61) صيغة العمومية دون تخصيص بالاسم، كما يتضح ذلك من سياق "مقدمة" الكتاب.

أما الحالة الرابعة والأخيرة، فيبدو أنها كانت أمرا نادرا، إذ لا يقوم "مؤلف" ما بإهداء كتابه لصاحب السلطة وإنما يبادر رجل السلطة نفسه بتأليف الكتاب هدية منه لمن سيتولى السلطة بعده. ففي مقدمة وصيته السياسية "واسطة السلوك في سياسة الملوك"، ينص ملك تلمسان أبو حمو موسى الزيانى أنه ضمن كتابه "وصايا علمية عملية"، هي عبارة تجربته السياسية ليستفيد منها "ولي عهده ووارث مجده" (62).

مهما كان الشكل الذي يتخذه "الإهداء"، صريحا اسميا، أو عاما مستفادا، فإن العلاقة بين ما يكتبه "المؤلف" وما يرومه "السلطان" تظل قائمة؛ فموضوع الكتاب (التدبير السياسي)، وضمير المخاطب (صاحب السلطة) ومآل الكتاب (خزانة الملك)؛ كلها عناصر ثابتة لا تتغير. وحتى حينما يبادر السلطان بنفسه، فيقوم بمهمة الكتابة، فلا شيء يتغير من محددات هذه العلاقة، فالموضوع يبقى ثابتا، وضمير المخاطب لا يتبدل، ومآل الكتاب المفترض يبقى على الدوام "خزانة السلطان" المقبل.

ب- مصداقية "الإهداء":

ما هي القيمة التي يمكن أن نضيفها على هذا "الإهداء"، وما أهميته حتى نثيره؟ ألا يكون في حقيقته أمرا "شكليا" تمليه بعض الخصائص المحددة لثقافة ما، وخاصة أنه طبع كل أو جل المؤلفات العربية-الإسلامية؟ ألا ينحصر دوره في رغبة المؤلف إضفاء أهمية ما على كتاب يكون "قارئه" الأول هو السلطان؟ وألا يحق لنا اعتباره علامة على هدنة أو تصالح بين المعرفة والسلطة بما أنه يفترض "العمل مع السلطان" و"صحبة السلاطين"؟

يبدو أن العلاقة بين المؤلف وكتابه والسلطان ليست خاصة ولا ضرورية بقدر ما هي عامة واعتباطية؛ لنوضح ذلك: (63)

حينما يقوم مفكر سلطاني (س) بإهداء تأليفه (م) إلى حاكم سلطاني (ص)، فإن العلاقة (س-م-ص) لا تكون "فردية" بالتحديد، بما أن ما يتضمنه الكتاب (م) لا يجيب على مشاكل أو قضايا نوعية تخص الحاكم السلطاني (ص) ووحده بالتحديد. ذلك أن استقراء "كتب-هدايا" متعددة، تعايشت مع سلطانات متنوعة في المكان والزمان، توضح أننا أمام مؤلفات قابلة للاستبدال interchangeable وأن ما تتضمنه من نصائح يمكن أن ينطبق على أي حاكم سلطاني.

يكفي أن تغير اسم الملك أو السلطان الذي أهدي له الكتاب، واسم دولته، واحتمالا بعض المعطيات المحلية الخاصة، وتضع مكان ذلك اسم ملك آخر ودولته... حتى يصبح الكتاب

قابلا للإهداء إلى الملك الجديد. ومن ثم يكفي أن يغير الأديب السلطاني (س) ولاءه للحاكم السلطاني (ص)، وهذا كان أمراً شائعاً، ليهدى الكتاب نفسه (م) بعد إخضاعه، إن اقتضى الحال، لتغييرات "شكلية" طفيفة، لحاكم سلطاني آخر (ز) وهكذا دواليك... بل يمكن لأي أديب سلطاني أن يستغني عن ذكر كل ما من شأنه أن يحيل على سلطان بعينه ليصبح كتابه بضاعة سلطانية يمكن لأي حاكم استهلاكها. يبدو النص السلطاني، ربما بسبب من "غياب" مؤلفه (64)، مفتوحاً أو غفلاً مجهول الأب، يمكن لكل السلطنات أن تتبناه وترعاه مهما تنوعت بلاطاتها واختلف سلاطينها. وكما أن كتاباً سلطانياً "مفرداً" يصلح لـ "جمع" من السلطنات، فإن دولة سلطانية "مفردة" يمكن أن ترعى "جمعاً" من المؤلفات السلطانية...

نقطتان أساسيتان يلخصهما لنا استقرار "مقدمات" هذه الكتابات؛ الطابع العملي، أو بالأصح الرؤية الصحيحة للفكر السلطاني، والعلاقة العضوية التي تجمع "الكاتب" بـ "رجل السلطة". وهما معاً ما تترجمه بنوع من التفصيل مختلف المواضيع "الجزئية" المطروحة في المتن السلطاني.

ثالثاً: الفهرسة

نحاول في هذا المبحث الأخير أن نبين من خلال استقرارنا لعدد من "فهارس" الأدبيات السياسية السلطانية والمقارنة بين محتوياتها وحدة العناصر أو المحاور التي تكون نسيج النص السياسي السلطاني عامة. غير أنه تجب الإشارة في البدء لبعض الصعوبات التي تعترض مثل هذا الإجراء.

أ- إن جرداً أولياً لهذه الفهارس يبرز بشكل واضح مدى تنوعها وتباينها من حيث غنى أو فقر ما تتضمنه من مواد، أو من حيث تقسيماتها وتبويباتها إلى حد قد يقر معه الباحث بصعوبة حصرها وإخضاعها لمعيار تصنيفي واحد. فالعناوين التي تتضمنها هذه الفهارس تبدو أحياناً متناثرة، فاقدة لكل وحدة عضوية، لا تسلسل يحكمها وكما لو أن المؤلف يضع عناوينه كما اتفق، طارحاً كل موضوع خطر له بالبال (65)، وهذا لا يمنع من وجود فهارس أخرى تتبني موادها عن إحكام في التبويب، وتسلسل في التحليل وجهد نظري مسبق في وضع التصميم العام للكتاب (66).

ب- تتمثل الصعوبة الثانية في غياب "الفهرسة" في حد ذاتها، بحيث يقرأ الكتاب من أوله إلى آخره دون عناوين أصلية أو فرعية من شأنها أن تدل القارئ على المحاور الأساسية أو الثانوية للكتاب (67).

ج- يتجلى العائق الثالث في عدم التطابق أحياناً بين عنوان الباب أو الفصل ومحتوياتهما. فقد يكون عنوان فصل ما هو "العدل" ويكون موضوعه المركزي هو "العمران" أو يكون "المال" وهو يتحدث عن "الجند"، كما قد يجمع عنوان واحد موضوعين أو أكثر.

د- إذا كان الهدف من البحث في "متن الفهارس" استخراج العناصر "القارة" الأساسية

والإشارة إلى "المتغيرة" العارضة، فبأي معيار يحق لنا أن نعتبر هذا العنصر أو ذلك قارا؟ هل يكفي أن يتكرر مرتين أو أربع مرات داخل متن يتكون من أربعين فهرسا، أم يجب أن يشمل كل مكونات المتن لنعتبره كذلك؟

هـ- يتضمن إجراء تناظر بين فهرس مختلفة بغية استنتاج فهرس "نموذجي" تشابه عناصرها أو على الأقل تقاربها بشكل يسمح بتصنيفها في خانة محددة. ولكن، ما العمل حين نعثر على موضوع فريد من نوعه اختص به مؤلف دون غيره؟ هل نقصيه من التصنيف أم ندخله قسرا في نمذجتنا؟

و- وحتى لو سلمنا جدلا بإمكانية الوصول إلى فهرس موحد ونموذجي ترتد إليه كافة الفهارس المفردة؛ وماذا بعد! ألا- يمكن الجزم بأن العملية كلها شكلية، وأن التطابقات المحصل عليها تبقى ظاهرية، لا- فائدة منها وناقصة منهجيا فيما لو افترضنا أن وحدة الموضوع أو تطابق العناوين لا تستتبع بالضرورة مضمونا أو تحليلا موحدا مستسحا ينطبق على كافة المؤلفين السلطانيين!

لا تشكل الصعوبات المذكورة مبررا كافيا للتخلي عن فكرة بناء فهرس نموذجي. فتنوع الفهارس بين الإسهاب والإيجاز وفقر المادة وغناها مسألة "كمية" لا تؤثر في نجاعة المعيار المعتمد في التصنيف. وغياب الفهرس أحيانا إنما يقتضي استنتاجه من محتويات الكتاب (68). وعدم التطابق الذي قد نعثر عليه بين عنوان المادة ومضمونها إنما يجد حله في فهم أولى لطبيعة الكتابة السياسية السلطانية التي من ميزتها تداخل موضوع مع آخر يقترب منه. كمواضيع الجند والمال أو مواضيع العدل والعمران، أما تحديد العناصر "القارة" في الفهارس (وهي ما تهمننا بالأساس) فيستنتج من خلال التواتر الكافي لاعتبارها كذلك، بينما يمكن اعتبار العناوين "الفريدة" المستعصية على التصنيف "عارضة" مما يسمح لنا بإدخالها في خانة "المتغيرات". وأخيرا، يبدو أن القول بمحدودية مثل هذا النهج الشكلي لا يستقيم؛ لأن "الشكل" -وفي هذه الحالة التي نحن بصدها- ينبئ في الحقيقة عن "مضمونه" كما سيأتي بيانه.

لنأخذ إذن "الفهارس" كما يمكن أن يضعها أمانا "المتن" المختار. ولنقم بترتيب أولي لكل "العناوين" المتكررة والمتشابهة ونضعها في خانة نعطيها عنوانا جديدا أو نحافظ على عنوانها الأصلي. ثم نجمع ما تبقى من "العناوين" المتفردة والمستعصية على التصنيف وندخلها في خانة خاصة بـ"المتغيرات". من المؤكد أننا سوف نحصل على فهرسة ضخمة. فما العمل؟ هنا يبدأ المشكل الحقيقي المتمثل في "معيار" التصنيف للحصول على الفهرسة النموذجية. ولا داعي للتأكيد على أهمية المعيار (69) في الوصول أو عدم الوصول إلى تصنيف شامل مطابق ينبثق من داخل الكتابة السياسية السلطانية نفسها، ويحافظ على مضامينها دون إسقاطات تبعدنا عن روح هذه الكتابة.

يمكننا أن نقسم مواد الفهارس السلطانية إلى ثلاثة أقسام محورية. يتعلق الأول بأخلاقيات السلطان، ويشمل الثاني الحاشية السلطانية بكل مراتبها، ويتضمن القسم الثالث ما يمكن

تسميته بمقومات الملك. وإذا كانت الأقسام الثلاثة المذكورة تشكل "ثوابت" الفكر السياسي السلطاني، فبإمكاننا أن نضيف قسما خاصا ضمنه ما أسميناه بالمتغيرات وهي تلك الموضوعات التي يبدو أنها لا تشكل بالضرورة ثابتا من ثوابت الفكر السياسي السلطاني.

1- أخلاقيات السلطان

من بين 30 بابا التي يتكون منها كتاب "الإشارة" يخصص المرادي أكثر من نصفها لأخلاقيات السلطان، وتشمل مواضيع "الحلم والصبر والكلام والصمت والغضب والرضا والتجبر والخضوع والحزم والتفريط والكتمان والجود والإمساك والشجاعة والجبين والتحبب والمواصلة والحيلة والمكر والتدهي والتغافل" (70). ومن بين 64 بابا التي يتكون منها "السراج" يخصص الطرطوشي حوالي نصف هذا العدد لموضوع "الخصال السلطانية" من عدل وكرم وحلم وعفو وغضب وسخاء وبخل وصبر وكتمان السر... (71)، ومن بين 25 فصلا من كتاب "الشهب" يتحدث ابن رضوان فيما لا يقل عن عشرة فصول عن موضوعات تهم العدل والحلم والتغافل والجود والسخاء والإمساك... كما يتحدث عن خصال فاسدة يجب على الحاكم السلطاني اجتنابها (72). ومن جهته يخصص أبو حمو الزباني بابا بأكمله (من أصل أربعة أبواب) لما أسماه "الأوصاف المحمودة التي هي نظام الملك وكماله" وهي الشجاعة والكرم والحلم والعفو، إضافة لذكره صفات أخرى مثل الحزم والدهاء وحسن التدبير في ثنايا الأبواب الأخرى من وصيته السياسية (73). ويتحدث ابن الأزرق بإسهاب في الباب الثاني من الكتاب الثاني عن "الصفات" التي يجب أن يصدر بها "الفعل السلطاني"، وهي لا تقل عن عشرين صفة خلقية (74).

وفي كتابه "آداب الملوك" يتحدث الثعالبي في كل من البابين الخامس والثامن عن "أخلاق الملوك..." وسلوكهم (75). ولا يخرج الماوردي عن هذا الإطار، إذ يخصص نصف الكتاب لموضوع "أخلاق الملك" يتحدث فيه بإسهاب وتدقيق عن الأخلاق والسجايا والعادات والفضائل والردائل... (76) كما تجب الإشارة إلى تخصيصه البابين الرابع والخامس من "نصيحة الملوك" لموضوعات الأخلاقية نفسها (77). أما "كتاب الجوهر النفيس" لابن الحداد فلا يكاد يتجاوز المحور الأخلاقي في مجمل أبوابه العشرة حيث يتحدث عن "الحلم والأناة والعفو واصطناع المعروف ومكارم الأخلاق والسؤدد والمروءة وحسن الخلق والسخاء والجود..." (78).

تطول بنا الاستشهادات لو حاولنا ذكر ما تضمنته فهرس سلطانية أخرى من أخلاقيات، إذ لا يوجد كتاب في السياسة السلطانية يخلو من ذكر "أخلاقيات السلطان" (79)، وهذا أمر بديهي يتماشى مع طبيعة هذه الكتابة السياسية. غير أن هناك بعض الملاحظات فيما يخص هذا المحور الأولي من محاور الفهارس السلطانية.

أ- إذا كان الأدباء السلطانيون يتفاوتون في ذكر مجمل هذه الأخلاقيات إسهابا وإيجابا، فالمؤكد أنها تشكل النقطة المركزية لكل كتابة سياسية سلطانية.

ب- إن حصر مجمل هذه "الأخلاقيات" داخل محور واحد يساعد على القيام بجرد شامل لمجموع عناصرها وتنظيم هذه العناصر. بل إنه يسمح على الخصوص بالقيام بتصنيفات فرعية محددة كأن نجزئها مثلا إلى أخلاقيات تخص السلوك "الشخصي" للسلطان من مأكّل وملبس ومنكح ولهو ومبيت... وأخلاقيات تخص سلوك السلطان مع "حاشيته" وخواصه من اختيار ورقابة وتغافل... وأخلاقيات ثالثة تخص سلوكه مع "رعيته" من عدل ورفق وحلم وعفو وحذر... ورابعة تخص سلوكه مع "أنداده" السلاطين زمن السلم أو الحرب من دهاء وشجاعة وفراسة... إلخ.

ج- من الواضح أخيرا أن هذه "الأخلاقيات" غير معزولة عن باقي المحاور التي تشملها الكتابة السلطانية مثل "مقومات الملك" و"الحاشية السلطانية" كما تدل على ذلك التصنيفات الجزئية المدرجة في الملاحظة (ب) أعلاه، وكما سيأتي بيانه.

2- الحاشية السلطانية

اخترنا عبارة "الحاشية السلطانية" لشموليتها، إضافة إلى تضمنها للمراتب أو الخطط السلطانية، دنيوية كانت أو دينية (وهي ما تهمننا بالأساس) فإنها تعني أيضا كل خدام السلطان من أطباء وندماء وأعوان لا- مرتبة محددة لهم و"خاصة" القوم الأقرباء إلى البلاط السلطاني ومجالسه.

يتحدث المرادي في فصول متعددة عن "المستشار" و"الأصحاب" و"الكتاب والأعوان والحجاب" و"الحاشية والجند" (80)، كما يذكر ابن رضوان في فصول مستقلة لموضوعات "الحجابه" و"الجلساء والنصحاء" و"الخواص والبطانة" و"الوزارة" و"الكتابة" ويخصص فصلا لـ"الخطط الدينية والعملية" يشير فيه إلى مراتب كل من "والي المظالم ووالي الحسبة ووالي الشرطة وصاحب البريد وعامل الزكاة والسفير" (81). ويكتفي ابن الخطيب في كتابيه حول السياسة بذكر وظيفتي "الوزير" و"العامل" (82). أما ملك تلمسان أبو حمو الزباني، فقد خص صفحات عديدة لموضوعات "الوزراء والجلساء والكتاب وأصحاب الأشغال والفقهاء والقضاة والأعوان وقواد الجند والعمال وصاحب الشرطة والسفراء" (83) ويخصص الطرطوشي بدوره ما لا يقل عن تسعة فصول يتحدث فيها عن "الوزير" و"الجليس" و"أمراء الجيش" و"الولاية" و"العمال" وكذا لموضوعات أخرى تهم "الاستشارة" و"صحبة السلطان" (84)، ومن جهته يسهب ابن الأزرق في حديثه عن "نصب الوزير" و"الخطط الدينية" وهي الإمامة والتدريس والإفتاء والقضاء والعدالة والحسبة والسكة" و"المراتب السلطانية" وهي "الحجابه والكتابة وديوان العمل والجباية والشرطة" (85).

وفي كتابه "آداب الملوك" يخصص الثعالبي بابا بأكمله لمواضيع تهم الوزير والعامل والقاضي والطبيب، بل أيضا موضوعات أخرى تخص ندماء الملوك ومطربهم وغلماهم.. (86) كما يسهب كثيرا نظام الملك الطوسي في حديثه عن خدام الدولة عامة، وعن القاضي والكتاب وصاحب الشرطة والجباة وأمراء الجيش والمكلفين

بالاستخبارات... (87). وفي "نصيحة الملوك" يتحدث الماوردي عن "سياسة الأعوان" من وزراء وقضاة وحكام وأمراء الأجناد وجباة الأموال... (88).

ومرة أخرى، لا- داعي للمزيد من الاستشهادات من "فهارس" أخرى (89). ونكتفي بالإشارة إلى بعض الملاحظات:

أ- كما هو الشأن بالنسبة لمحور "الأخلاقيات" يبدو أن تناول موضوع "الحاشية السلطانية" يتسع أو يضيق من حيث ذكر العناصر المكونة لها حسب المؤلفين وطبيعة السلطنة التي عاصروها وموقعها من "الدورة العمرانية" وهذا ما سبق لابن خلدون أن نبه إليه (90). كما قد يذكر بعضهم موضوع "الخطط الدينية" وقد يتجاهلها بعضهم الآخر... ومع كل هذه التفاوتات التي نعتبرها "كمية" يبقى من الواضح أن هذا المحور يشكل أحد أهم انشغالات الأدب السياسي السلطاني، بل إنه قد يفرد له كتباً خاصة (91).

ب- يسمح لنا استقصاء هذا المحور، إضافة إلى الحصول على جرد شامل لأعضاء الحاشية السلطانية، بالقيام بتصنيفات جزئية متعددة تساعد على الاقتراب أكثر من طبيعة الفكر والدولة السلطانيين. فقد نميز مثلاً- بين ما هو "مركزي" وما هو "محلي" في هذه الوظائف، وبين ما هو "دنيوي" وما هو "ديني"، وبين ما هو "مدني" وما هو "عسكري"... إلخ من التصنيفات التي يمكن استنتاجها من خلال الجرد الذي قمنا به.

3- مقومات الملك

عبارة "مقومات الملك" هي استنتاج لاحق أو "بعدي" لمجموعة من العناصر تلازم الفكر السياسي السلطاني الذي يوليها أهمية قصوى بوصفها أركاناً أساسية في قيام السلطنة نفسها. وتشمل في الأساس "الجند" و"المال" و"العمارة" و"الرعية".

نجد مختلف هذه العناصر عند ابن رضوان الذي يتحدث في أبواب مستقلة عن "قواعد الأجناد" و"عطاء الجند" و"بيت المال" و"عمارة الأرض" و"الرفق بالرعية" (92). كما يخصص أبو حمو صفحات عديدة لموضوعات "حفظ الجيوش" و"أقسام الجند" و"جمع المال والجيش" و"حفظ المال" و"أقسام الرعية" و"مجالس المظالم" (93). ويعالج الطرطوشي مقوم "المال" في أربعة أبواب وموضوع "الجيش" في بابين، وموضوع "الرعية" في خمسة أبواب (94). وفي "البدائع" لابن الأزرق نقرأ صفحات عديدة تخص "إعداد الجند" و"حفظ المال" و"تكثير العمارة" و"سياسة الرعية" (95). وهذا ما يفعله الماوردي الذي يضمن كتابه "تسهيل النظر" موضوعات تخص تدبير "الجند" وتقدير "الأموال" ومظاهر "العمارة" وسياسة "الرعية"... (96).

ودونما استرسال في الاستشهادات، نؤكد استحالة خلو كتاب في السياسة السلطانية من ذكر هذه العناصر الأربعة أو على الأقل ذكر بعضها والتلميح لبعضها الآخر.

يستدعي هذا المحور الثالث الإشارة إلى بعض الملاحظات:

أ- إذا كنا نجد العناصر الأربعة المذكورة (الجيش والمال والرعية والعمارة) حاضرة في الأمثلة التي أدرجناها- فلا يعني ذلك أنها متساوية في درجة اهتمام المؤلف بها. فسلطان تلمسان أبو حمو الزياني مثلا- يولي أهمية كبرى لموضوع "الجند" الذي يحتل حوالي نصف الكتاب، ويهمل نوعا ما عنصر "العمارة" (97). ولا يخص المرادي بفصل مستقل سوى موضوع "الجند"، بينما يدرج باقي العناصر في فقرات متناثرة في كتابه (98). ويبدو واضحا تميز كل من الماوردي وابن الأزرقي في حديثهما عن "العمارة" تدقيقا وإسهابا (99). كما يبرز اهتمام الطرطوشي بمفهوم "الرعية" وما يرتبط به من "عدل" من خلال العديد من الفصول التي خصها له..

ب- يسمح لنا جرد عناصر "مقومات الملك" باستنتاج أولي يكمن في الأهمية المركزية التي يحظى بها موضوع "الجند"، إذ يبقى هو العنصر الأكثر تواترا. كما أن استقراء هذه العناصر في مجموعها يؤدي بنا إلى القول بوجود تداخلات بينها فـ "الجند" يرتبط مباشرة بـ "المال" وهذا بـ "العمارة" وهذه بـ "الرعية"... (100).

ج- إن التمييز بين "مقومات الملك" و "أخلاقيات السلطان" هو تمييز إجرائي. ذلك أن الحديث عن مقومات الملك" هو في الآن نفسه حديث عن "أخلاقيات" الحاكم السلطاني بمعناها العام، فهو المسؤول الأول عن ترتيب جنده والحفاظ على ماله وتدبير رعيته وإقامة عمارته.

4- متغيرات...

إذا كانت المحاور الثلاثة السابقة: أخلاقيات السلطان والحاشية السلطانية ومقومات الملك، تشكل العناصر الثابتة والقارة- فإن "المتغيرات" هي تلك العناصر العارضة التي لا تحقق التواتر الكافي لنعتبرها "قارة"، ومن ثم لازمة في بناء الفكر السياسي السلطاني. وللتدليل عليها، نسوق مثالين؛ يتعلق الأول بإدراج المؤلف لـ "موضوع" ما يكاد ينفرد به عن باقي المؤلفين، ويتعلق الثاني بالشكل العام الذي قد ينتهجه المؤلف في تبويب كتابه ككل.

أ- يكاد ينفرد أبو حمو الزياني، فيما لو استثنينا كتاب "السياسة في تدبير الرياسة" المنسوب لأرسطو، بتخصيصه بابا مستقلا لموضوع "فراصة الملك" التي يعرفها بأنها "قوة نفسانية ربانية يؤيد الله بها النفوس حتى ينقلب لها المعدوم كالمحسوس..." (101). ومن جهتها يخصص كل من ابن رضوان وابن الأزرقي "ذكر السجون وأحوالها وتفقد أهلها" (102) بحديث مستقل لا- نجد له مثيلا- عند باقي الأدباء. كما نجد عند الماوردي حديثا متميزا عن مسألة "النقود" (103) وضرورة الاهتمام بها، وهو ما لا نجد له مثيلا عند نظرائه السلطانيين. ومن جهته، يخصص الغزالي في "التبر المسبوك في نصيحة الملوك" بابا بأكمله لموضوع "النساء" (104) وذكر ما فيهن من خير وشر...

ب- يتعلق الشكل الثاني من "المتغيرات" بالبناء العام للكتاب نفسه، إذ يخصص المؤلف

السلطاني جزءا أولا- لموضوع "السياسات السلطانية" لا- يتجاوز فيه المحاور الثلاثة المذكورة، ليتحول في الجزء الثاني إلى مؤرخ أو بالأحرى إخباري لحوادث ووقائع يعتقد المؤلف أنها تجيب عما سطره من قواعد في الجزء الأول. ومثاله ابن طباطبا الذي يتحدث في قسم أول عن "الأمر السلطانية والسياسات الملوكية" بينما يخصص القسم الثاني لـ"الكلام على دولة دولة" بدءا من "دولة الخلفاء الراشدين" وانتهاء بـ"خلافة المستعصم بالله"، ونظيره القلعي الذي يخص القسم الأول بقضايا تهم "سياسة السلطان"، ليتحول في القسم الثاني للحديث عن "مناقب الخلفاء والوزراء..." بدءا من معاوية بن أبي سفيان إلى خلافة المتوكل...

وفي السياق نفسه يمكن ذكر ابن أبي الربيع الذي يختم كتابه "سلوك المالك" بفصل حول السياسات السلطانية (105)، بينما يخصص الفصول الثلاثة الأولى لموضوعات هي أقرب إلى فلسفة الأخلاق (حيث الأثر اليوناني يبدو واضحا) (106)، منها إلى الموضوعات التقليدية للكتابة السلطانية. بل يمكننا أيضا الإشارة إلى ابن الأزرق الذي ضم لنصوصه السلطانية عشرات النصوص المستخرجة من "مقدمة" ابن خلدون...

ومهما يكن من شأن هذه "المتغيرات"، سواء انفرد المؤلف السلطاني بإدراج موضوع ما دون غيره، وسواء أضاف لكتابه قسما تاريخيا-إخباريا، فلسفيا-أخلاقيا أو قسما فقهيًا-شرعيا... إلخ- فإن "النص السياسي السلطاني" لا تتغير عناصره.. بل يمكن بكل بساطة الاستغناء عن هذه "الزوائد" ليبقى النص السياسي السلطاني كما هو، شكلا ومضمونا.

ومع ذلك، تجب الإشارة هنا إلى أن الأقسام أو المحاور المذكورة ليست بالضرورة موزعة بالتساوي بين مختلف "الفهارس" السلطانية". فقد نجد من بينها من يركز على "أخلاقيات" السلطان، ويوجز في ذكر "الحاشية السلطانية"، أو من يتوسع في ذكر "مقومات الملك"، ويوجز في ذكر "الأخلاقيات"، كما قد نجد من بين المؤلفين من يكتفي بذكر محور واحد دون غيره، بل إن التفاوت، قد يكون حاصلا بالنسبة للمحور الواحد... وهذه كلها أمور لا تمس في شيء "الفهرسة النموذجية" المقترحة التي هي أولا وقبل كل شيء إعادة بناء للفهارس السلطانية في تعددها، وليس انطلاقا من فهرس واحد بعينه.

وأخيرا قد يعترض معترض ويتساءل: بماذا تفيدها هذه المحاولة المورفولوجية "الشكلية" التي لا تنفذ إلى أعماق ومضامين الفكر السياسي السلطاني؟

لا- ندعي جوابا لسؤال "منهجي" عميق، ولكن يمكن القول ب أن أول ميزات هذه المحاولة التي اعتمدت "المناظرة" بين نصوص متعددة هي إدخال نوع من التنظيم على مكونات هذا الفكر، وتبيان بعض أوجه وحدته "النوعية" دون نفي اختلافاته "الكمية". وميزتها الثانية أنها سمحت لنا بتجاوز سطح النص، والنفاز إليه عبر مظاهره المتعددة التي يتجلى من خلالها، مبرزة لنا، هكذا، أن دراسة "الشكل" هي بمعنى من المعاني دراسة لـ"مضامينه" فاستقصاء "العناوين" أبان لنا وحدة "المدلول" وإن تعددت "الدوال"، واستقراء "المقدمات" أتاح لنا إدراك نوع التصور السياسي الذي يحكم النصوص،

ونوعية العلاقة التي تجمع بين الكاتب والقارئ-"السلطان"، كما أن جرد "فهارس" سلطانية متعددة سمح لنا بوضع اليد على القضايا الكبرى التي تشغل بال الكاتب مقدمة لنا صورة عامة عن مكونات الثقافة السياسية السلطانية...

الهوامش:

انظر في هذا الصدد: "المقدمات" المهمة التي افتتح بها رضوان السيد تحقيقاته للكتب الآتية:

- ابن الحداد (محمد منصور) الجوهر النفيس في سياسة الرئيس، بيروت 1983م.

- المرادي (أبو بكر) الإشارة إلى أدب الإمارة، بيروت 1981م.

- الماوردي (أبو الحسن) تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، بيروت 1980م.

- الماوردي (أبو الحسن) قوانين الوزارة وسياسة الملك.

انظر أيضا كتاب:

- القاضي (وداد) النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني الثاني، مجلة أبحاث الصادرة عن الجامعة الأمريكية بيروت عدد 27/1987م.

- عباس (إحسان) ابن رضوان وكتابه في السياسة. مجلة الفكر العربي عدد 22/1981م. وانظر أيضا مقدمة تحقيقه لعهد أردشير، بيروت 1967م.

- عبد الرحمن بدوي، الأصول اليونانية للنظريات السياسية في الإسلام، القاهرة 1954م.

- كمال عبد اللطيف في تشريح أصول الاستبداد. قراءة في نظام الأدب السلطانية، بيروت 1999م.

- عز الدين العلام، السلطة والسياسة في الأدب السلطاني، الدار البيضاء 1990م.

(1) نستعير هذا المفهوم من فلاديمير بروب V. Propp ومعلوم أن "بروب" سعى إلى تحليل مجموعة من الخرافات الشعبية الروسية محاولاً رصد "الملاحم القارة" التي تجمع بينها. انظر: فلاديمير بروب: مورفولوجية الخرافة. ترجمة وتقديم: إبراهيم الخطيب. الشركة المغربية للناشرين المتحدين. الرباط 1986م.

(2) انظر مثلاً التشخيص الكمي لعينة من الأدب السلطاني عند كمال عبد اللطيف: في

تشريح أصول الاستبداد، قراءة في نظام الأدب السلطانية ص47، دار الطليعة، بيروت 1999م.

(3) هل كان الفكر السلطاني المغربي مجرد تكرار رتيب لنظيره المشرقي أم أنه عبر عن "خصوصيات" مغايرة لما عرفه المشرق؟ أسئلة كثيرة تطرح نفسها في هذا الموضوع، ولا نهدف من إثارتها هنا طرح إشكالية كتب حولها الكثير وهي علاقة "المشرق" بـ"المغرب": هل ظل المغرب مجرد تابع للمشرق وناقل عنه، أم أنه أبدع وأضاف شيئا جديدا؟ ومهما يكن، وفيما يخص موضوعنا نشير إلى أن أغلب الباحثين يرون في المرادي (489 هـ)، مؤلف كتاب "السياسة أو الإشارة في تدبير من أمر" أول من فتح الطريق بالغرب الإسلامي نحو هذا النوع من التأليف، إذ أخذ عنه واقتبس منه كل اللاحقين مثل ابن رضوان (783 هـ) وأبي حمو (781 هـ) وابن الخطيب (776 هـ) وابن الأزرق (896 هـ)... غير أنهم يختلفون في تأويل العلاقة بين تأليف المرادي والكتابات السياسية المشرقية. فرضوان السيد مثلا يعتبره بدون أصالة إذا درس "في ضوء مصادره الشرقية" في حين يعتبره، سامي النشار أصيلا ومجددا بل متجاوزا لهذه المصادر، وأهمها كتابات ابن المقفع (142 هـ). انظر: المرادي: الإشارة إلى أدب الإمارة ص32. تحقيق ودراسة: رضوان السيد. دار الطليعة، بيروت 1981م. وأيضا المرادي: الإشارة في تدبير الإمارة. ص36 وما يليها. تحقيق: سامي النشار. دار الثقافة الدار البيضاء 1981م.

(4) انظر على سبيل المثال المقدمة التي خص بها إحسان عباس تحقيقه لـ"عهد أردشير": إحسان عباس: "عهد أردشير" ص33 وما يليها، دار صادر، بيروت 1967م.

(5) انظر على سبيل المثال مضمون رسائل عبد الحميد الكاتب عند: إحسان عباس: "عبد الحميد بن يحيى الكاتب وما تبقى من رسائله ورسائل سالم أبي العلاء"، دار الشروق، عمان 1988م. وأيضا الرسائل السياسية لابن عباد الرندي ضمن "متنوعات" مهداة إلى محمد حجي، دار الغرب الإسلامي 1998م...

(6) يبرز عبد الله العروي كيف أن المؤلف نفسه قد يكون فقيها ومؤرخا أدبيا وفيلسوبا في الوقت نفسه، وهذا "لا يمنع المحلل من أن يميز بين واجهتي الشخصية المزدوجة". عبد الله العروي: مفهوم الدولة، ص105، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1981م.

(7) هذه هي الخلاصة التي انتهينا إليها في خاتمة بحثنا الأول في هذا الموضوع: عز الدين العلام: السلطة والسياسة في الأدب السلطاني" ص246، دار أفريقيا الشرق، البيضاء 1990م.

(8) يتساءل ف. بروب في دراسته المورفولوجية للخرافات عن أهمية "المتن" وفيما إذا كان "يتعين جمع كل الخرافات الموجودة..." ويجيب أن ذلك ليس ضروريا، وأن الباحث

يمكنه الاكتفاء بما لديه عندما يلاحظ أن ما يضيفه من نماذج لا- يزوده بأية معلومات جديدة.... ف. بروب. م.س. ص37.

(9) الماوردي: "تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك". تحقيق ودراسة: رضوان السيد. ص98. دار العلوم العربية. بيروت 1987م.

(10) محمد بن الوليد الطرطوشي: "سراج الملوك". تحقيق: جعفر البياتي ص52. رياض الرايس. لندن 1990م.

(11) أبو حمو موسى الزياتي: "واسطة السلوك في سياسة الملوك". (مخطوط) (ظ 5 و6) نستعمل إشارة (و) لنعني بها وجه الورقة و(ظ) لنعني بها ظهرها بما أن المخطوط مرقم حسب أوراقه وليس صفحاته. ونشير هنا إلى أنه يوجد من هذا المخطوط 10 نسخ بالخرزانة الحسنية تحسنت أرقامها 1016/2535/1784/1157/546/1459/6711/7670/287/836. ويوجد منه أيضا نسختان بالخرزانة الوطنية تحت رقمي 1298 د/645. وتجب الإشارة أيضا إلى أن كتاب أبي حمو لا يزال غير محقق وإن كان قد صدر في طبعة تونسية قديمة سنة 1862م. ولقد اعتمدنا في هذا البحث على نسخة الخزانة الوطنية رقم 1298 د، وعليها نُحِيل في كل الهوامش.

(12) ابن رضوان: الشهب اللامعة في السياسة النافعة. تحقيق د. علي سامي النشار. ص52. دار الثقافة 1984.

(13) الشيزري: المنهج المسلوك في سياسة الملوك. تحقيق ودراسة علي عبد الله موسى. ص159. دار المنار. الزرقاء-الأردن 1987.

(14) الثعالبي: آداب الملوك. تحقيق جليل العطية، ص32، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990م.

(15) ابن الأزرق: بدائع السلك في طبائع الملك، ج1، تحقيق د. سامي النشار، ص35، دار الحرية، بغداد 1977م.

(16) يصعب في أغلب الحالات وضع حد فاصل بين النور كَرَمَزٍ والنور كاستعارة. ويسبغ على النور معنى إلهيا، إذ يصبح مرادفا للروح كما في حضارات الشرق الأقصى وفي الحضارة الإسلامية وعند المتصوفة، كما يرمز النور عند المسيحيين إلى الحياة والخلص والسعادة التي يمنحها الله الذي هو نفسه قيس نور. وتتبعي الإشارة هنا إلى أن التقابل بين "النور" و"الظلام" مسألة كونية، نجدها في حضارة الصين القديمة وفي التصورات البوذية كما نجدها في القرآن الكريم. كل من هو جميل وآمن وولود يحيل على النور، كما يحيل الظلام على الشر والشقاء والعقاب والضياع والموت والفتنة.

Voir à ce propos: J. Chevalier, A. Cheerbrant: Dictionnaire des symboles. P. 585/589. Robert Laffont. Paris 1991

(17) أبو بكر الطرطوشي، م-س، ص156.

(18) للذهب قيمة كونية، فهو من أعلى المعادن وأكملها، له لمعان النور عند الصينيين، وهو الشمس في الهند، ورمز الاكتمال المطلق عند البوذيين. ويعتبر الذهب بمثابة "نور" يرمز إلى المعرفة، أو الخلود عند البراهمة، كما قد يحيل على "الشمس" بكل رمزياتها لدى الإغريق. وفي إفريقيا الغربية، اعتبر الذهب بمثابة معدن ملوكي لأنه لا يصدأ، ولأنه أساس المعرفة وعرش الحكمة.

Voir J. chevalier, A. Cheerbrand. Op.cit. P. 705/707

(19) انظر القصة كاملة في مقدمة "كليلة ودمنة". ابن المقفع: آثار ابن المقفع. ص3 وما يليها، دار الكتب العلمية 1989م.

(20) المرادي، "الإشارة في تدبير الإمارة". تحقيق سامي النشار، ص56 دار الثقافة؛ الدار البيضاء 1981م.

(21) أبو بكر الطرطوشي، م-ي، ص52.

(22) أبو حمو موسى الزباني. م-ي ظ 6 و5.

(23) ابن رضوان، "الشهب اللامعة في السياسة النافعة". تحقيق سامي النشار، ص52 دار الثقافة 1984م.

(24) ابن الأزرق، م-ي، ص35.

(25) ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية. ص13، دار بيروت، بيروت 1980م. وفي المعنى نفسه يقول مبررا "منافع الكتاب" ص15: "وهذا الكتاب يحتاج إليه من يسوس الجمهور، ويدبر الأمور...".

(26) القلعي، "تهذيب الرياسة وترتيب السياسة". تحقيق إبراهيم يوسف مصطفى عجو. ص72. مكتبة المنار الزرقاء. الأردن 1985م.

(27) الثعالبي. م-س ص31.

(28) الغزالي، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، دراسة وتحقيق محمد أحمد دمج. ص96، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1987م.

(29) الماوردي، تسهيل النظر، ص98.

- (30) الماوردي ، نصيحة الملوك. تحقيق ودراسة: فؤاد عبد المنعم أحمد. ص44. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية 1988م.
- (31) عهد أردشير. م-س ص49.
- (32) م-س، ص20-21.
- (33) "عهد الملك لابنه" ضمن كتاب "الأصول اليونانية للنظريات السياسية في الإسلام" تحقيق وتقديم د. عبد الرحمن بدوي، ص5، دار الكتب العصرية 1954م.
- (34) م-س. ص42.
- (35) انظر نص العهد ضمن: "نهج البلاغة" وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضا من كلام أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب. شرح محمد عبده. تحقيق عبد العزيز سيد الأهل. دار الأندلس. بيروت 1963م.
- (36) انظر: نص "العهد" وخاصة مقدمته ضمن كتاب: "عبد الحميد بن يحيى الكاتب وما تبقى من رسائله ورسائل سالم أبي العلاء". دراسة وإعداد إحسان عباس، ص215 وما يليها، م-س.
- (37) يمكن الرجوع لمزيد من التفاصيل إلى دراسة حسين نصار: أدب المراسلات في العصر الأموي. مجلة عالم الفكر، المجلد 14، عدد 1983، 3م. ص50/31.
- (38) إسماعيل بن الشريف ، إلى ولدي المأمون. ص21 ، المطبعة الملكية، الرباط 1967م.
- (39) انظر نص "رسائل ابن عباد"، وتقديم د. رشيد السلامي ضمن الكتاب الجماعي "منتوعات محمد حجي" ص529/399. دار الغرب الإسلامي، ط1998. 1م.
- (40) "رسائل أبي الحسن بن مسعود اليوسي" جمع وتحقيق ودراسة فاطمة خليل القبلي، الجزء I، ص245 وما يليها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981م.
- (41) انظر الفصل الثاني المعنون بـ"السلطان" عند عز الدين العلام: "السلطة والسياسة في الأدب السلطاني" ص55. م-س.
- (42) انظر الفصل الثاني المعنون بـ"الحاشية السلطانية" م-س، ص93.
- (43) انظر الفصل الرابع المعنون بـ"الجند والمال". م-س، ص125.
- (44) انظر الفصل الخامس المعنون بـ"العدل والعمران" م-س، ص161.

(45) في هذا المنحى نفسه، لا يرى عزيز العظمة في الأدب السلطاني نظرية جامعة، بل مجرد تقنيات جزئية للسلوك السياسي تعالج موضوعات تخص "سياسة الرعاية وتحصين المملكة وإصلاح الأخلاق والسيرة...". انظر حول هذا الموضوع: عزيز العظمة التراث بين السلطان والتاريخ. ص 41 وما يليها، عيون المقالات، الدار البيضاء 1987م. وإذا كان عزيز العظمة، يرجع هذا الطابع العملي إلى هيمنة فكرة الاعتبار أو الاقتداء أو اتخاذ العبرة مما مضى -فإن رضوان السيد يخلص في إحدى دراساته إلى أن مثل هذه النظرة "تركت آثارا سلبية عميقة على شتى مناحي الثقافة العربية الإسلامية، إذ بدت آثار الأقدمين وتقاليدهم الحضارية دائما رائحة ومنفردة وحقيقة بالتقليد والاتباع. وفي المجال السياسي على الخصوص حد ذلك من قدرة المفكرين على الإبداع وتركهم في كثير من الأحيان أسرى فن "نصائح الملوك الفارسي الأصل". رضوان السيد "الأمة والجماعة والسلطة". ص 123. دار اقرأ. بيروت 1984م.

(46) يطرح ماكيافيلي في كتابه "الأمير"، تماما مثل ما يفعل الأديب السلطاني، ثنائيات أخلاقية تقابل بين "الفضيلة" و"الرذيلة": الحب والكرهية، الكرم والبخل، الرأفة والقسوة، الوفاء بالعهد وخيانتة. غير أنه لا يقيم أي تعارض بين الفضائل والرذائل، بل يقيم جسرا بينهما، وبدل "الالتزام الأخلاقي" الذي يتحدث عنه الأدب السلطاني يصيغ ماكيافيلي ما أسماه ك. لوفورد C. Lefort بـ"جدلية الظاهر والباطن" "La dialectique de l'être et du paraître" وقد يحدث أن يقلب ماكيافيلي المعادلة الأخلاقية فيحذر "الأمير" من النتائج السيئة للأخلاق الحميدة. فالكرم قد ينتج عنه إهدار مالية الدولة وإرهاق الشعب بالضرائب للحصول على المال. والرأفة في غير موضعها قد تؤدي إلى نشوب القلاقل داخل الدولة. والوفاء بالعهد دون قيد ولا شرط قد لا ينتج عنه غير "خيانة" مصلحة الدولة. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع. انظر

Machiavel: Le Prince. P. 137-149

* C. Lefort: Le travail de l'œuvre. Machiavel, p. 406-413.
Gallimard 1972

(47) يؤكد ابن خلدون في "المقدمة" عند حديثه عن "سراج الملوك" للطرطوشي اقتراب موضوعه من موضوعات الأدب السياسي السلطاني. منتقدا له بوصفه "نقلا وتركيباً شبيهاً" (ص 31/38). وينتقد في مكان آخر من المقدمة مفهوم "النصيحة" التي يركز عليها هذا الأدب معتبرا أن "حكم الملك أو السلطان إنما يجري على ما تقتضيه طبيعة العمران وإلا كان بعيدا عن السياسة، فطبيعة العمران في هؤلاء لا تقضي لهم شيئا من ذلك لأن الشورى والحل والعقد لا تكون إلا لصاحب عصبية...". (ص 177)، للمزيد من التفاصيل الرجوع إلى:

- ابن خلدون، المقدمة، ص 31/32 و 144 و 177، دار الفكر.

- عز الدين العلام، السلطة والسياسة في الأدب السلطاني. (ص 189/243).

(48) يقول عبد الله العروي: "قد يتبادر إلى الذهن أن السلطنة منافية لطوبى الخلافة. من ناحية الواقع اليومي هذا صحيح. لكن من الناحية الفكرية والدعائية فهذا غير صحيح. لا يمتعض السلطان بالضرورة عندما يذكره الفقيه بمحاسن الخلافة، بل يحبذ كلامه ما دام يراه يؤكد في الختام أنها، أي الخلافة، تستلزم ثورة خلقية لا يقدر على إزكائها إلا الأنبياء. يقول الفقيه ضمناً: ليس الحكم السلطاني خلافة، فيجب السلطان: لقد ذهبت الخلافة مع رجالها. فينفق الجميع" مفهوم الدولة، ص 108/109.

(49) المرادي، م-س، ص 53.

(50) الطرطوشي، م-س، ص 52.

(51) الجاحظ، التاج في أخلاق الملوك. تحقيق فوزي عطوي، ص 13، بيروت 1970م.

(52) ابن طباطبا، م-س، ص 8.

(53) ابن الحداد، الجوهر النفيس في سياسة الرئيس. تحقيق ودراسة، رضوان السيد، ص 63.

(54) الشيزري، م-س، ص 158.

(55) ابن أبي الربيع، سلوك المالك في تدبير الممالك، دراسة وتحقيق: د. ناجي التكريتي، ص 48. عويدات، بيروت 1978م.

(56) الثعالبي، م-س، ص 31.

(57) ابن رضوان، م-س، ص 52.

(58) Nizam Al-Mulk. Traité de gouvernement. Traduit du persan et annoté par Charles Schefer. P. 35/36. Sindbad. Paris 1984.

(59) الماوردي، نصيحة الملوك، ص 45.

(60) ابن الأزرقي، م-س، ص 34.

(61) انظر مقدمة الكتاب، ص 73.

(62) أبو حمو موسى الزباني م-س (مخطوط)، ط 5 و 6. ونشير هنا أيضا إلى وجود مؤلف العباس بن علي (ت 778هـ)، وهو أحد ملوك الدولة الرسولية باليمن، بعنوان "نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء"، وتحقيق نبيلة عبد المنعم داود. دار الكتاب. بيروت

(63) يشبه النص السلطاني ما يسميه عبد الفتاح كيليطو بـ"القصيدة المتعددة الأزواج". فإذا كان من حيل الشاعر ومكره ودهائه "أن يستعمل القصيدة نفسها لمدح عدة أمراء" فنفس النص السلطاني يمكن أن يوجه إلى "عدة سلاطين"، ويكفي الأديب السلطاني أن يلجأ لما لجأ إليه الشاعر، أي "أن يدخل بعض التحويلات الطفيفة على ثوب قصيدته في حالة ما إذا كانت تلك القصيدة تتطوي على ما من شأنه (كالاسم) أن يكون في علاقة مباشرة مع الأمير الذي رفض الشاعر أن يسلمه الثوب، بل إنه بإمكانه أن يتجنب مسبقاً ذكر كل صفة من شأنها أن تذكر بأمر بعينه مما يعفيه، فيما بعد، من إدخال أي تحويل على القصيدة، حينئذ ستكون القصيدة مقطوعة على مقادير جميع الأجسام، لا على جسم بعينه". تماماً مثل "الشاعر"، لا يثني الأديب السلطاني... "على هذا الخليفة بعينه وإنما يمدح الخليفة، لا يمدح هذا الوزير بعينه وإنما يمدح الوزير...". انظر: عبد الفتاح كيليطو، الكتابة والتناسخ مفهوم المؤلف في الثقافة العربية، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، ص33/37، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1985م.

(64) انظر في الموضوع دراستنا: الأدب السياسي السلطاني بين المؤلف والنوع. ضمن كتاب جماعي بعنوان أبحاث في تاريخ الفكر السياسي المغربي، منشورات كلية الحقوق الرباط 2000م.

(65) مثال "عين الأدب والسياسة" لابن هذيل.

(66) من أهم الأمثلة على ذلك "تسهيل النظر..." للماوردي.

(67) انظر على سبيل المثال: الحميدي: "الذهب المسبوك في وعظ الملوك"، تحقيق: أبو عبد الرحمن بن عقيل الطاهري وعبد الحليم عريس، دار عالم الكتب، الرياض، 1982م.

(68) لا ننسى انه قد يلجأ محقق ما لوضع فهرس تفضيلي للكتاب موضوع تحقيقه.

(69) يؤكد "بروب" كثيراً على أهمية "التصنيف"، ويقول: "التصنيف الصائب هو إحدى الخطوات الأولى في الوصف العلمي، كما أن دقة الدراسة اللاحقة رهينة بدقة التصنيف، لكن مع أن التصنيف له مكانه في أساس كل دراسة، فإنه هو ذاته يجب أن يكون نتيجة فحص تمهيدي معمق. غير أن العكس هو بالضبط ما نلاحظ، فمعظم الباحثين يبدأون بالتصنيف مدخلين إياه في المتن من الخارج بينما كان عليهم أن يستتبطوه منه" مورفولوجية الخرافة. م-س، ص21.

(70) المرادي، م-س، الأبواب: 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 27،

(71) الطرطوشي، م-س، الأبواب: 10، 11، 12، 13، 14، 15، 19، 20، 26، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 55، ...

(72) ابن رضوان، م-س، الأبواب: 3، 4، 9، 13، 16، 17، 24، ...

(73) أبو حمو الزياتي، م-س، الباب الثالث، وانظر أيضا الورقة رقم 39 وما يليها، والورقة رقم 80 وما يليها.

(74) ابن الأزرق، م-س، من ص 419 إلى ص 557، الجزء I.

(75) يخصص الثعالبي الباب الخامس لـ "أخلاق الملوك.. ويتحدث فيه عن موضوعات العفو، والهمة، وكتمان السر، والغضب، والجود ص 87-124، ويخصص الباب الثامن لموضوعات من بينها ما يتعلق بالسلوك "الشخصي" للملك في مطعمه وشرابه ومع أبنائه، ومببته، ولباسه.. إلخ، ص 191-226، م-س.

(76) الماوردي، تسهيل النظر، ص 99-193.

(77) الماوردي، نصيحة الملوك، ص 111-208.

(78) ابن الحداد، من الباب 3 إلى الباب 8، إضافة إلى الباب 10.

(79) لا- نريد أن ننقل النص بالاستشهادات، ويمكن الرجوع إلى الجاحظ في كتاب "التاج في أخلاق الملوك" حيث يتحدث عن "عفو" الملوك وإنعامهم وغضبهم ولهوهم ودهائهم... إلخ. أو ابن أبي الربيع في "سلوك المالك" ص 144 وما يليها...، أو الشيزري في "المنهج المسلوك" الذي يخصص الباب الخامس، ص 241-357، لـ "معرفة الأوصاف الكريمة وفضائلها وحث الملك عليها" والباب السادس، ص 358-463، لـ "معرفة الأوصاف الدميمة والمنهى عنها" أو القلعي في "تهذيب الرياسة" الذي يتحدث عما "يجب أن يتصف به الملك من الطرائق الجميلة" ص 119 وعن العفو ص 201... إلخ.

(80) المرادي، الأبواب: 3، 6، 7، 10.

(81) ابن رضوان، الأبواب: 6، 8، 10، 11، 19.

(82) ابن الخطيب، ص 125، ص 128، م-س.

(83) انظر القسم الأول والثاني من القاعدة الثانية من الباب الثاني لـ "واسطة السلوك" م-س.

(84) الطرطوشي: الأبواب: 24، 25، 44، 52، 53، 54.

(85) انظر الباب الأول من الكتاب الثاني (ج I).

(86) الثعالبي، الباب 6، م-س.

Nizam Al-Mulk. Traité de gouvernement. Chapitres (4, 6, 7, (87)
9, 10, 13, 21) Sindbad. Paris 1984

(88) الماوردي، تسهيل النظر، ص 231/243.

(89) يكفي أن تتصفح فهرس الأدبيات السلطانية لنستنتج مدى لزوم موضوع "الحاشية السلطانية" لكل كتابة سياسية سلطانية.

(90) ابن خلدون، م-س ص 189-194.

(91) نشير هنا على سبيل المثال إلى العديد من الكتابات التي تختص بموضوع "الوزارة" أو "الكتابة" أو "الجند والحرب" تحديداً.

(92) ابن رضوان، الأبواب: 12، 15، 18، 21، 23.

(93) أبو حمو الزباني، الفصل 23 من الباب I، القسم 3 من قاعدة السياسة.

(94) الطرطوشي، الأبواب: 47، 48، 49، 50، 46، 61، 38، 40، 41، 42.

(95) ابن الأزرق، الأركان 3 و 4 و 5 من الكتاب الثاني، ج I والباب I من الكتاب الثالث، ج II.

(96) الماوردي، تسهيل النظر، ص 207-223.

(97) قد يكون هذا الأمر راجعاً للطابع "المحارب" لدولة بني عبد الوادي على عهد السلطان أبي حمو موسى الزباني. انظر د. وداد القاضي "النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزباني الثاني". مجلة أبحاث كلية الآداب والعلوم. الجامعة الأمريكية. بيروت. ع 27. 1979-1878م.

(98) قد يكون هذا الأمر راجعاً فيما لو استعنا بـ"مقدمة" ابن خلدون إلى كون المرادي عاصر بداية الدعوة للدولة المرابطية.

(99) يبقى حديث الماوردي عن "عمارة البلدان"، متميزاً عن غيره من الأدباء السلطانيين، إذ يتجاوز فيه "النقل" واستكثار الأقوال والاستشهادات، وي طرح بتدقيق الفارق بين "الأمصار" و"المزارع" مبرزاً خصائص كل منها، وشروطهما. "التسهيل". (ص 207-213).

(100) حول هذا الارتباط بين عناصر مقومات الملك، يمكن الرجوع إلى: عز الدين العلام: السلطة والسياسة في الأدب السلطاني. ص 129 وما يليها... ص 163 وما يليها.

(101) انظر الباب الرابع من "واسطة الملوك...".

(102) ابن رضوان، الشهب اللامعة، الباب 21، ابن الأزرق: بدائع السلك. ص 168 وما يليها. ج. I.

(103) الماوردي، تسهيل النظر، ص 275-278.

(104) الغزالي، الباب 7، م.س.

(105) ابن الربيع، الفصل 4، م.س.

(106) انظر بهذا الصدد، المقدمة، تحقيق ناجي التكريتي لكتاب ابن أبي الربيع، م.س.